منتجات محلية تباع باسم الصين

12

الأواني المنزلية.. المال قبل الجودة

12

الثورة
الاقتصادي
www.althawranews.net
الثلاثاء 25 ربيع الثاني 1435هـ 25 فبراير 2014م العدد 17995
Tuesday : 25 Rabia Thani 1435 - 25 February 2014 - Issue No. 17995

11

الإعداد لعقد المؤتمر الاقتصادي الأول للقطاع الخاص

الثورة / محمد راجح

يستعد القطاع الخاص ممثلا بالاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية لعقد المؤتمر الاقتصادي الأول للقطاع الخاص خلال الفترة القادمة .

وكشف مدير عام الاتحاد محمد قفلة في تصريح حصري لـ"الثورة" أن المؤتمر سيقف أمام القضايا الاقتصادية التي ستساعد على رفع معدل النمو والإنتاج والمساهمة بالتالي في ارتفاع مستوى الدخل .

وأضاف إنه سيتم الوقوف أمام المتغيرات الجديدة في البلاد والتحولات المتوقعة بناءً على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وشكل الدولة ، وتقسيم الدولة إلى أقاليم إدارية وأيضا اقتصادية .

وأكد تشكيل فريق عمل تشرف عليه القطاعات الأساسية الإنتاجية والخدمية ، وبدء الإعداد لمحاور المؤتمر والمطلوب أن يساهم برؤى وأفكار تجسد الشراكة مع الحكومة ومع كافة أبناء المجتمع لوضع خطة تنموية شاملة .

وقال: إن عقد هذا المؤتمر يأتي في مرحلة تحول تمر بها اليمن ، حيث تم الوقوف أمام كثير من الأوضاع التي يعيشها القطاع الخاص والاقتصاد الوطني بشكل عام ومتطلبات المرحلة القادمة والتي يعتبر الملف الاقتصادي فيها من أهم الملفات ، خاصة وان بلادنا بحسب قفلة تمتلك موارد اقتصادية واعدة وهناك قوى بشرية قادرة على الإنتاج والقطاع الخاص شق طريقه على الرغم من وجود العديد من الصعوبات .

ماركة العسيب والكرفتة:

التين الشوكي اليمني يصدر إلى لبنان

ابتداء من الغد ستكون فاكهة التين الشوكي اليمني الطازجة ماركة العسيب والكرفتة أول منتج زراعي يمني عالي الجودة متاحا لسكان بيروت لتذوقها بأسعار منافسة بعد أن تكون أول شحنة مصدرة من هذه الفاكهة اللذيذة قد وصلت إلى السوبر ماركات هناك عبر الجو وبواسطة الناقل الوطني لليمن "اليمنية".

ففي العاصمة صنعاء كانت الفرحة غامرة لصديق المزارعين الابن المهندس عادل مطهر وإخوانه حين دشن وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الإنتاج النباتي المهندس عبد الملك الثور باكورة إنتاجهم الخاص بالتصدير كأول شحنة من ثمار إنتاج بساتينهم بالطريقة العضوية بمنطقة غيمان بمحافظة صنعاء ضمن كميات مخصصة للتصدير لأصناف عالية الجودة ستشمل أسواقا أخرى خلال الفترة القريبة المقبلة .

استطلاع /أحمد الطيار

تشعر وزارة الزراعة والري بالفخر والاعتزاز لتدشين تصدير التين الشوكي الى لبنان ولهذا اعرب الوكيل عبد الملك الثور عن سعادة الوزارة بعملية التدشين للدفعة الأولى من التين الشوكي اليمني إلى خارج اليمن ،معتبرا أنها خطوة جريئة ممتازة أن اليمن تستطيع أن تصدر نوعية ممتازة من الفواكه النادرة وهذه ستمثل إضافة نوعية وقيمة مضافة جديدة للاقتصاد اليمني.

ويؤكد أن التين الشوكي اليمني لايعامل كيميائيا إنما بالزراعة العضوية الطبيعية 100% ولايستخدم إلا الري فقط بالمياه العذبة وبالتالي فقيمته الغذائية عالية ومضمونة أيضا.

ولفت الوكيل إلى اهتمام وزارة الزراعة والري بهذا المنتج ولديها خطة لإدخال زراعته في المناطق الجافة لأنه محصول جاف ولا يحتاج لكميات كبيرة من المياه وبالتالي خطوات تشجيع هذا المنتج قائمة في الوزارة وتعمل على تعميمه لعدة مناطق في اليمن.

ونوه بأن الماركة التجارية التي وضعت على هذا المنتج هي ماركة ترمز للتقاليد اليمنية وهي ماركة فكر فيها صديق المزارعين الأب المرحوم احمد مطهر منذ السبعينيات حين كان يقوم بتسويق التين الشوكي في العاصمة صنعاء وهو يلبس البنطلون والعسيب مع الكرفتة ليثبت للعالم أن اليمني يستطيع القيام بكل عمليات الإنتاج والعناية والاهتمام بالمنتج الزراعي اليمني .

مطابق للمواصفات الأوروبية

يؤكد فاروق قاسم مدير عام التسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري أن التين الشوكي اليمني هو تين ممتاز من ناحية الجودة وقد سبق تصدير كميات منه إلى بريطانيا والمانيا وحقق نجاحا كبيرا هناك ،ويقول التين الشوكي اليمني يمتاز بجودته ولهذا تمكن من مطابقته للمواصفات الأوروبية بسهولة خصوصا وأنه يزرع وفق ظروف بيئية وصحية مناسبة وبدون أي مواد كيميائية .

ويستعرض المهندس فاروق مشكلة المنتج اليمني الأساسية انه يفتقد الى الكميات التي تجعله يصدر بكميات وأوقات منتظمة الأمر الذي يفقده المنافسة في الأسواق العربية والدولية لكن بفضل الله فقد من على اليمن بمناخ وبيئة مناسبة تجعل الكثير من منتجاتنا الزراعية تصل السوق في أوقات لايستطيع غيرها منافستها وهذا المثال ينطبق على التين الشوكي فهو فاكهة مثمرة طوال العام يزداد انتاجها في موسم فبراير ويوليو أغسطس حتى نهاية العام .

ميزات

يعتبر اليمن ثاني دولة عربية منافسة تجاريا في إنتاج التين الشوكي بعد المغرب ويعتبر المغرب أول دولة عربية ولديها تقنيات وخبرات واسعة في هذا الشأن ،لكن اليمن حسب المهندس فاروق قاسم يتفوق عليها من ناحية الزراعة العضوية بدرجة أساسية وهناك توسع كبير في المساحة المزروعة به وهذا سيقود لرفع دخل ومستوى المزارعين ناهيك عن خلق فرص عمل للعاملين في هذا المنتج ،مضيفا أن وزارة الزراعة تشجع عملية التوفير هذه والتعاون القائم بيننا وبين اليمنية في نقل المنتج بأسعار معقولة ومشجعة بحيث يشجع المزارعين للنفاذ إلى أسواق جديدة .

التسويق المحلي

تشهد العاصمة صنعاء وبعض المدن الرئيسية حاليا ظهور كميات كبيرة من التين الشوكي ويحظى بطلب متزايد يوما بعد آخر خصوصا وأن هذه الفاكهة ذات طعم وفائدة طبية واسعة المدى ،وسجلت مبيعات التين الشوكي ارتفاعا ملحوظا عكسها الطلب المتنامي لهذه الفاكهة وباتت عربيات وبسطات بائعي التين تتصدر زوايا وأركان الشوارع الرئيسية ومداخل الحارات بشدة وهو ما أدى إلى ازدياد مبيعات فاكهة التين الشوكي لمستوى قياسي هذا الموسم ويعتقد أن مزارعي هذه الفاكهة ومسوقيها وبائعيها بالتجزئة سيجنون أرباحا وفيرة لم يعهدوها من قبل .

عمل دؤوب

صديق المزارعين المهندس عادل مطهر صاحب العلامة التجارية التي تصدر الى لبنان يقول: بدأ والدي الدكتور أحمد مطهر منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي بلفت الاهتمام والانتباه للتين الشوكي واليوم نحب أن نزف إلى جماهير المزارعين والشعب اليمني بشرى تصدير أول شحنة من محصول التين الشوكي المطور الخالي من الكيماويات إلى لبنان وإن شاء الله هذه الشحنة هي باكورة التصدير, فالسوق التصديري يعتبر من الأهداف الاستراتيجية التي عملنا على الوصول إليها منذ سنين عديدة وتجارب عديدة حتى وصلنا الى المواصفات التي تعتبر مطابقة لمواصفات ومقاييس دول معظم العالم ليس فقط البلدان العربية وقد اشتغلنا على المواصفات البريطانية والفرنسية والأوروبية ونعمل للوصول للمواصفات الأمريكية .

الإنتاج

ينظر لتزايد الإنتاج في اليمن من ناحيتين الأولى المساحة والتي كانت في الستينيات حوالي 4 هكتارات أما الآن فقد وصلت الى 1050 هكتارا في 2014م كما يقول المهندس عادل مطهر تنتج الآن 60 الف طن والثانية من حيث توفيرها لفرص عمل كثيفة بشكل ثابت او مؤقت وحسب المهندس عادل توفر هذه الزراعة فرص عمل تصل إلى 4000 فرصة في مجال قطف وتسويق المحصول بشكل ثابت لأمانة العاصمة فقط ويتم توفير نحو 13000 فرصة عمل في الموسم .

الصعوبات

يواجه مزارعو التين مشاكل عدة كما يواجه كل المزارعين اليمنيين وتمثل الصعوبات في مدخلات الإنتاج وأيضا في الديزل كوقود لمضخات الري وصعوبات في التسويق نفسه, ويشير المهندس مطهر الى أنه واجه صعوبات في دراسة الأسواق الخارجية التي يمكننا التصدير اليها لكن بمساعدة الناس الخيرين الذين يحبون التنمية الزراعية في اليمن استطعنا التغلب على هذه الصعوبات ولاننسى جهود معالي وزير الزراعة الذي قدم لنا دعما معنويا متواصلا وسهل لنا كثير من الصعوبات.

118ألف عامل في القطاع الصناعي

الثورة /عبدالله الخولاني

● بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي (118591)مشتغلا منهم (73362)عاملاً دائمين بأجر وبنسبة 61,86%و(7936)عاملا ما بين مؤقتين وموسميين وبنسبة 6,69% فيمابلغ متوسط الأجر السنوي للعاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة 711ألف ريال ليتراجع إلى 388ألف ريال للعامل الواحد في المنشآت المتوسطة ليرتفع إلى 422ألف ريال في المنشآت الصغيرة.

وبحسب النتائج النهائية للمسح الصناعي الشامل فإن نسبة الأجور إلى صافي القيمة المضافة على مستوى القطاع الصناعي ككل بلغت 3,83%وهذا المعدل يتفاوت بين مختلف انواع المنشآت فيما بلغ متوسط العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة 299عاملا في حين يتدنى كثيرا هذا المعدل في المنشآت الصغيرة ليتراوح بين 5-2عمال و25عاملا في المنشآت المتوسطة.

الاستثمار يشكو الأمن

تقرير / محمد راجح

● يجد خبراء صعوبة كبيرة في تقييم وضعية الاقتصاد في ظل عدم استقرار الدولة من الناحية الامنية والسياسية وغيرها من العوامل الجوهرية الضارة بالاقتصاد ،مؤكدين ان هناك العديد من الآثار السلبية المؤثرة على الاقتصاد منها الانقطاعات المتواصلة في الكهرباء وهذا الامر يضر بشكل مباشر بالمستثمرين ، والتفجيرات المستمرة لأنابيب النفط والذي يعتبر المصدر الرئيسي للموازنة حيث يكبد ذلك الاقتصاد الوطني خسائر فادحة.

ويرى استاذ الاقتصاد المالي بجامعة صنعاء الدكتور علي سيف كليب أن هناك مؤشرات سلبية في هكذا اوضاع على رؤوس الاموال ،وكل هذه تمثل عوامل طرد للاستثمارات المحلية والخارجية .

ويضيف قائلا : في هكذا اوضاع من الصعب أن نقيم الاقتصاد في مثل هذه المرحلة، مشيرا الى غياب للرؤية الاستراتيجية في البلاد ، وهناك تغييب للرؤية الاقتصادية في كافة الخطط والبرامج ،لان الجانب السياسي وايضا الامني يطغيان على المشهد على حساب الاقتصاد .

ويشدد الدكتور سيف على ضرورة فرض الامن والاستقرار لاستغلال موارد البلاد لأن هناك استنزافاً جائراً لموارد ومقدرات البلاد.

ويؤكد اهمية توفر الأمن والاستقرار السياسي من المقومات الرئيسية لبيئة الأعمال الاقتصادية على وجه الخصوص.

وبحسب مختصين في الشأن الاقتصادي فإن هناك الكثير من الاختلالات الهيكلية في البناء الاقتصادي للدولة، فالإنتاج وتوليد الدخل والناتج المحلي والصادرات يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز التي تصل إلى حوالي 80 % تقريباً من الإيرادات الحكومية، وما نسبته 95 % من الصادرات اليمنية، وما ترتب على تراجعها بشكل كبير نسبياً نتيجة للتفجيرات المتتابعة على انابيب النفط والغاز والتخريب المستمر للكهرباء.

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

متى نصدق مع أنفسنا؟

الدولة المدنية الحديثة الكل ينشدها وينتظر ميلادها عما قريب لأنها طوق نجاة لهذا الشعب الذي عانى ومازال من صراع المصالح ومراكز النفوذ وإغراءات المناصب لكن هناك من يتغنى بها من باب الذكاية والشماتة بالآخر بل تصبح المنقذ عندما تتغير قواعد اللعبة ويدخل الحلبة مصارعون جدد.

الكثير منا يعلم أن هناك دعوات تصدر من مراكز قوى سواء كانت قبلية أو حزبية وحتى عسكرية بضرورة فرض الدولة لهيبتها ولكنها كلمة حق يراد بها باطل فممارسات من يطلقون هذه الدعوات تقول العكس بل تجعل من الدولة مطية لتحقيق مآربها فهل نحن جادون الآن بما نطرح.

ما اسهل الكلام والأمنيات وحتى أحلام اليقظة فهي موجودة لدى كل إنسان يستطيع التعايش معها لنسيان الواقع المرير الذي يغذيه أشخاص من أبناء جلدتنا حفاظا على مصالحهم الأنانية التي يعتبرونها حقا مكتسبا لا يمكن التفريط بها حتى لو كان الثمن مستقبل شعب .

فإطلاق العنان للخيال الواسع دون الاعتراف بالوقع وتعقيداته وتسمية الأشياء بمسمياتها واكتساب الشجاعة في مواجهة من نجزم أنهم يعملون بطريقة مغايرة لتطلعات الأغلبية الساحقة دون تمييز في اللون أو القبيلة أو من يدعمه في الخفاء عند ذلك سنكون صادقين فيما نقول.

الحقد يعمي القلوب قبل الأبصار فنحن بحاجة لتنقية أنفسنا من الغل ضد بعضنا، لطي صفحة الماضي، للذهاب نحو المستقبل والترفع عن الصغائر، لنتعاون وقول الحق لنستطيع البناء والتنازل لبعضنا، لنستطيع التعايش ونبذ العنف والكراهية، لنؤسس للدولة المدنية الحديثة .

يكفينا مزايدة وابتزاز لهذا الوطن فاليوم الجميع مطالب بترك السياسة على الطريقة اليمنية التي أفسدت كل شيء وجعلتنا نسير في فلكها وندور حول أنفسنا حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه فهل نتعظ ونستفيد من تجارة بعناها بثمن بخس.

الحيطة واليقظة مطلوبتان خلال هذه المرحلة، فالموازين تتمايل والكل يجيد لعبة دغدغة العواطف حتى أصبح الشك هو المسيطر عن كل ما نلمسه بحواسنا فلازلنا في حيرة مما نراه فالكل ينادي بالدولة المدنية وإذا كنا كذلك فمن يعرقل هذا التوجه ويلحق أفدح الاضرار بمصالح هذه الدولة ..هل هناك مخلوقات من خارج الكرة الأرضية تعاندنا وتصر على إفشال أحلامنا؟ أم أننا نضحك على أنفسنا ونخرب بلدنا بأيدنا وتنطبق علينا قصة يوسف وأخوته حتى أصبحنا نطلق الكذبة ونصدقها؟

لنقف ساعة نقاء مع أنفسنا ونعيد قراءة المشهد من جديد وبما يتناسب مع المتغيرات التي جرت ونفكر مليا قبل فوات الأوان ونعيد الأمور إلى نصابها فأبناؤنا يستحقون منا أن نؤمن لهم مستقبلا خاليا من أمراضنا وصراعاتنا وأحقادنا وهذا لن يتحقق إلا بدولة النظام والقانون بعيدا عن الحسابات ولعبة المصالح.

Alkhwlani22@yahoo.com